

## استئصال الأعضاء وزرعها في ضوء

### الطب الحديث والفقہ الإسلامي

الدكتور/ عبد الودود مصطفى مرسى السعودى (\*)

#### مقدمة:

أحمد الله تعالى أبلغ الحمد وأكملہ، وأزكاه وأشمله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّدًا عبده ورسوله، وحببيته وخليله، المصطفى بتعميم دعوته ورسالته، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى إخوانه من النبيين، وآل كلٍّ، وسائر الصالحين، وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين..... وبعد،،،

فإن الطب الحديث تقدم في عصرنا تقدمًا هائلًا؛ مما أحدث مستجدات في حياتنا تحتاج إلى حكم الشرع فيها، ومن أبرز المستجدات التي ظهرت في علم الطب والجراحة : استئصال الأعضاء وزرعها، وقد فزع الناس من ذلك، فأسرعوا إلى الفقهاء؛ لبيان الحكم الشرعي في تلك المستجدات؛ وما كان لشيء أن يجد أو يستجد إلا وله حكم في كتاب الله تعالى؛ قال تعالى : ﴿مَا قَرَأْتَ فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، (الأنعام/آية ٣٨)، ومن ثم وددت أن أكتب بحثًا فقهيًا يتناول قضية: "استئصال الأعضاء وزرعها في ضوء الطب الحديث والفقہ الإسلامي".

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون خطة الدراسة في تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وبيان ذلك فيما يأتي :

---

(\*) مدرس بقسم الشريعة -كلية الدراسات الإسلامية - الجامعة الوطنية الماليزية (UKM).

**التمهيد :** ذكرت فيه تحريم الإسلام لجسم الإنسان، والأدلة على ذلك.  
**المبحث الأول :** تناولت فيه حكم التطبيب والجراحة في الشرع، وقواعد  
 الطب الإسلامي، ثم تحدثت عن أهمية علم التشريح،  
 ومدى شرعيته.

**المبحث الثاني :** ذكرت فيه حكم الشرع في بعض الأعمال المستحثة  
 في الطب والجراحة.

**المبحث الثالث:** تكلمت فيه عن حكم الانتفاع بأجزاء الأسمي في حالات  
 الاضطرار، و آراء العلماء في ذلك.

**الخاتمة :** ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.  
 وأخيرًا : فقد حاولت من خلال هذا البحث الإسهام في معالجة  
 هذا الموضوع، معالجة شرعية مفيدة للأسرة والمجتمع، فما كان من  
 صواب فمن الله ﷻ، وما كان من زلل فمن نفسي، واستغفر الله.  
 ولا غرو؛ فإن العصمة والكمال لمن تفرّد بالجلال، وهو حسبي وعليه  
 الاتكال.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (سورة هود/٨٨).

• **تمهيد:**

**تحريم الإسلام لجسم الإنسان، والأدلة على ذلك:**

إن الله تعالى لما خلق الإنسان خلقه بيديه، ونفخ فيه من روحه، وأسجد  
 له ملائكته، وطرّد إبليس من أجله لعصيانه أن يسجد لأدم، وأسكن آدم الجنة،  
 وعلمه الأسماء كلها، وجعله خليفة في الأرض، فإن كان الإنسان لربه مطيعًا  
 مخبئًا كان أفضل من الملائكة، وإن عصاه كان أدنى من البهائم، كل هذا دليل

على التكريم، فهل تراه يسلمه وينزله ويخزيه ما دام يسير طبقاً للصراط المستقيم الذي رسمه له ربه، كلا وحاشا أن يكون ذلك.

فها هو سبحانه يقول في حقه : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء/٧٠)، ويخلقه في أحسن صورة، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (التين/٤)، وتتجلى فيه عظمتة سبحانه فيقول: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (المؤمنون/١٤). من أجل ذلك فقد تولاه ربه، وأوصى باحترامه في شرائعه، وحرم قتله بغير حق، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، (الإسراء/٣٣)، وهذه القاعدة تحرم مساسه بغير حق.

وقد نوَّعَ الله قاتل الإنسان بالعذاب يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (النساء/٩٣)، هذا في الآخرة بالإضافة إلى عقوبة القصاص في الدنيا والحرمان من الميراث إن كان القاتل من ورثة المقتول.

فإذا كان قتل المسلم بغير حق لا يحتمل الإباحة، فكذلك فإن قطع عضو من أعضائه لا يحل ولو كان بإذن المجني عليه، كما يرى ابن قدامة في المغني<sup>(١)</sup>، بينما يرى الحنفية<sup>(٢)</sup> أن أعضاء الإنسان كالمال بالنسبة لصاحبها وليس للإنسان أن يقتل نفسه قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء/٢٩)، أو يتلف أعضاء جسمه قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة/١٩٥)؛ لأن الحق في سلامة البدن حق مشترك بين العبد

وبين ربه<sup>(٣)</sup>، وقد بلغت حرمة جسد الإنسان في نظر فقهاء الإسلام حدًا جعلهم يرون دفن ما يسقط منه كشعر أو ظفر<sup>(٤)</sup>.

قال القرافي: "إن حق الله تعالى لا يتمكن العباد من إسقاطه والإبراء منه بل إن ذلك يرجع إلى صاحب الشرع"<sup>(٥)</sup>. ويقول: "حرم الله القتل والجرح؛ صونًا لمهجة العبد وأعضائه ومنافعها عليه ولو رضي العبد بإسقاط حقه في ذلك لم يعتبر رضاه ولم ينفذ إسقاطه"<sup>(٦)</sup>.

والإنسان منذ بداية تكوينه وهو جنين في بطن أمه أدركته حماية الشرع، فالقرآن يؤرخ له ويقول: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا \* إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (سورة الإنسان/ الآيتان ١-٢). ولزم للشرع الإسلامي من جنى على امرأة حامل فأسقطت جنينها بغرة عبد كفرامة دنيوية، هذا إن سقط ميتًا، أما إن سقط حيًا ثم مات ففيه الدية كاملة. وإن تسببت الأم بإسقاط جنينها بواسطة غيرها لزمته دية الجنين كذلك، ولم يسلم من أعان على هذا الأمر من تبعه مغنيته.

أضف إلى ذلك أن للمرأة الحامل لو كان عليها القصاص أو الحد فإنه لا يجوز التنفيذ حتى تتم حملها وتضعه وترضع وليدها وتربيته إلى الوقت الذي يستغني بنفسه عنها سواء أكان الحد بالنفس أم الأطراف<sup>(٧)</sup>. ويجوز في الشرع الإسلامي شق بطن الأم الميتة لاستخراج ولدها من رحمها؛ لأن مصلحة حفظ حياته أعظم من مفسدة انتهاك حرمة بدن الميت<sup>(٨)</sup>.

وقد أجمع فقهاء المذاهب الإسلامية على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح إلا لعذر، أما قبل نفخ الروح فإن العلماء قد اختلفت أقوالهم بين

الإباحة والكرامة والتحرير<sup>(٩)</sup>. ولكن إن ثبت بطريق ثقة أن الجنين يؤدي إلى وفاة أمه فيجب إسقاطه تطبيقاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين، وهذا يعتبر تضحية بالجزء (الفرع) في سبيل إنقاذ الكل (الأصل)<sup>(١٠)</sup>.

### • المبحث الأول: حكم التطبيب والجراحة في الشرع، وقواعد الطب الإسلامي، وأهمية علم التشريح، ومدى شرميته.

بالرغم من تعظيم الشرع لحرمة جسم الإنسان، فإن ضرورة العلاج أو الحاجة إليه تفسح المجال وتبرر المحذور الشرعي. فالتداوي أمر مأمور به شرعاً؛ حفظاً لهذا الإنسان، ودليل ذلك ما روي عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ : "أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ، فَسَلَّمْتُ ثُمَّ قَعَدْتُ فَجَاءَ الْأَعْرَابُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْتَدَاوَى؟ فَقَالَ ﷺ : تَدَاوُوا فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ الْهَرَمُ"<sup>(١١)</sup>.

وتعلم علم التشريح في الإسلام فرض من فروض الكفاية التي يتعين على طائفة من الأمة القيام به، وإلا أئمتنا<sup>(١٢)</sup>، وهذا العمل وإن كان من فروض الكفاية فإنه يحتاج إلى شروط...ها ما يلي :

١ - أن يباشر العمل الطبي طبيب مختص فيه مع كون الحاجة ملحة لتجنب من لا يحق هذا الفن، فلا بد من كونه حاذقاً بصيراً عارفاً<sup>(١٣)</sup>. فإن كان غير ذلك فما يحصل من أضرار على يديه كان فيها ضامناً؛ لقوله ﷺ : "مَنْ تَطَبَّبَ وَلَا يَعْلَمُ مِنْهُ طِبٌّ فَهُوَ ضَامِنٌ"<sup>(١٤)</sup>.

٢ - أن يكون قصد الطبيب العلاج والرعاية للمصالح المشروعة، مع المعرفة بأن الطبيب لا يهدف من عمله غرضاً خاصاً، ولا البحث عن الكشف العلمي، بل جل هدفه علاج المريض ومنفعته.

٣ - أن يمارس الطبيب عمله الطبي وفقاً لأصول صناعة الطب؛ وإلا كان ضامناً خشيّة أن يتولد ما هو أعظم.

٤ - إن كان المريض قاصراً، يشترط الإذن من وليه<sup>(١٥)</sup>.

وثمة قواعد للطب الإسلامي تؤخذ من القواعد الكلية في الفقه

الإسلامي، وهي :

أولاً : قواعد التصرف في الحق لسلامة الحياة والجسد :

أ - حق الله تعالى وحق العبد في نفس هذا الأخير يوكلائ لمن ينسب ان إليه ثبوتاً وإسقاطاً.

ب - لا يجوز لإنسان أن يتصرف في حق الغير إلا بإذنه.

ج - قتل الإنسان أو فصل عضو من أعضائه لا يحتمل الإباحة بغير

حق.

د - لا يملك الإنسان إسقاط حقه، فيما اجتمع فيه حق الله تعالى؛ لعدم

جواز تصرفه في حق الله تعالى.

هـ - يقدم ما كان فيه حق الله وحق العبد على ما كان فيه حق العبد

وحده.

و - حق الله مبني على التسهيل بخلاف حق الأئمة فإنه مبني على

التشديد إلا عند الضرورة<sup>(١٦)</sup>.

ثانياً : قواعد المفاضلة بين المصالح والمفاسد :

١ - جواز ارتكاب أخف الضررين دفعا لأعظمهما، فالواجب تحصيل

أعلى المصلحتين، فإن تعذر رخص في التقديم والتأخير بينهما، ومثاله من

صال على نفسين مسلمتين فلم نتمكن من دفعه عنهما فإننا ندفع عن أي واحدة منهما<sup>(١٧)</sup>.

أ - إذا اجتمعت المفاصد في عمل واحد فإنه لا تفاضل بينها؛ لأن الواجب درء الجميع، فإن تعذر ذلك درأنا الأفسد فالأفسد<sup>(١٨)</sup>.

ب - إذا اجتمعت المصالح والمفاصد، فالمطلوب تحصيل المصالح ودرء المفاصد جميعاً إن أمكن، فإن تعذر ذلك وكانت المفسدة أعظم من المصلحة أو مساوية لها درأنا المفسدة وفوتنا المصلحة؛ لأن درء المفاصد مقدم على جلب المصالح<sup>(١٩)</sup>. أما إن كانت المفسدة أعظم من المصلحة التي تقابلها فتقدم المصلحة<sup>(٢٠)</sup>، من ذلك مثلاً أن مصلحة إنقاذ الحي أولى بالرعاية من مفسدة انتهاك حرمة الموتى، بشرط أن تكون المصلحة راجعة على المفسدة وأعظم منها<sup>(٢١)</sup>.

ج - يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام<sup>(٢٢)</sup>.

٢- الضرورات تبيح المحظورات :

أ - تقدر الضرورة بقدرها.

ب - يجب أن تكون المصلحة التي تقتضيها الضرورة أعظم من مفسدة المحظور.

ج - الضرر لا يزال بمثله، فلا يجوز مثلاً شخص قتل غيره ليدفع الضرر عن نفسه، وذلك بأخذ علاجه أو غذائه الذي هو بحاجة إليه بمثل حاجته هو<sup>(٢٣)</sup>.

د - الحاجة تنزل منزلة الضرورة سواء كانت الحاجة عامة أم خاصة.

هـ - الاضطرار لا يبطل حق الغير<sup>(٢٤)</sup>.

### ثالثاً : قواعد مزاولة العمل الطبي والجراحي :

- ١ - حق التطبيب والجراحة؛ لأن الشرع أجاز التداوي، فهذا يتضمن جواز ممارسة الطب.
  - ٢ - جواز ممارسة الطبيب للجراحة لا تعطيه حق تشريح أجساد الآخرين إلا بالرضا من المريض، باستثناء حالات الاستعجال والضرورة.
  - ٣ - مراعاة أصول العلاج في حفظ الصحة الموجودة للمريض، ورد المفقودة بقدر الإمكان، وإزالة العلة أو تقليلها بقدر الإمكان.
  - ٤ - استعمال طرق العلاج الأسهل فالأسهل.
  - ٥ - لا مسئولية على الطبيب فيما يجوز له فعله.
  - ٦ - لا يتقيد عمل الطبيب بشرط السلامة؛ لأن المطلوب منه القيام بالمعتاد ما دام رضي المريض أو وليه بذلك.
- أهمية علم التشريح، ومدى شرعيته :
- للتشريح أهمية كبيرة إذ بدونه لا يعرف الطبيب مكان العضو ولا كيفية اتصاله بالبدن، كما أن للتشريح أهمية أخرى وذلك في الكشف عن السبب الحقيقي للموت في قضايا الجنايات، هذه الأهمية تقف أمام نظرة الناس إلى الجثة الآدمية نظرة ملؤها التقديس والحرمة، ولقد قام علماء من المسلمين القدامى بتشريح الجسم الإنساني وإن كانوا لم يقولوا صراحة بجواز التشريح كابن النفيس الذي اكتشف الدورة الدموية الصغرى، وابن الهيثم الذي قام بتشريح العين<sup>(٢٥)</sup>.
- وقد استشهد الفقهاء في مواقف عديدة على تصحيح آرائهم على نتائج علم التشريح في زمانهم، فكأنها إباحة غير صريحة لهذا العلم. وإليك أقوال المذاهب في هذا الموضوع :



«الخفية قالوا:» حامل ماتت ولدها حي يضطرب، يشق بطنها من الأيسر ويخرج ولدها... ولو مات الولد في بطنها وهي حية وخيف على الأم، قطع وأخرج بخلاف ما لو كان حيًا»<sup>(٢٦)</sup>.

والمالكية قالوا: «اختلفوا في شق بطن المرأة، وقيد البعض بأن يكون في السابع أو التاسع أو العاشر»<sup>(٢٧)</sup>.

والشافعية قالوا:» إذا ماتت امرأة وفي جوفها جنين حي يشق جوفها؛ لأنه استبقاء حي بإتلاف جزء من الميت، فأشبه ما إذا اضطر إلى أكل جزء من الميت، واشتراطوا لذلك حياة الطفل بأن يكون له ستة شهور فصاعدًا»<sup>(٢٨)</sup>.

والحنابلة قالوا: «إذا ماتت امرأة حامل شق جوفها، فإن احتملت حياته وتعدر إخراجها بالطريق المعتاد قال البعض يشق، والمذهب لا، لا تدفن حتى يموت»<sup>(٢٩)</sup>.

والظاهرية قالوا:»إن ماتت امرأة حامل والولد يتحرك قد تجاوز ستة أشهر فإنه يشق بطنها طولاً ويخرج الولد؛ ويبرر شق البطن في هذه الحالة بأنه ارتكاب لأخف الضررين وأدعى لتحقيق المصلحة»<sup>(٣٠)</sup>.

فمن مجموع أقوال الأئمة المتقدمة يتبين لنا جواز شق بطن الميت من أجل إنقاذ الحي فمصلحة إنقاذ الحي مقدمة على مفسدة هتك حرمة الميت، ولكن مما تقدم رأينا أن بين الحي والميت تعلقاً وارتباطاً لا يسهل انفكاكه، فهل بالإمكان أن نعدي هذا الجواز إلى ما هو أبعد من ذلك؟ هذا ما سنصل إليه إن شاء الله ولكن بشروط منها: موافقة نوي الشأن، ووجود ضرورة تتطلب التشريح وعدم التمثيل في الجنة.

ولما كانت شريعة الإسلام تنزيلاً من حكيم حميد عليم بما كان وما

سيكون، نُزِّلها على خير الخلق وخاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ، فقد جعلها سبحانه قواعد كلية، ومقاصد سامية شاملة، فكانت تشريعاً عاماً خالداً صالحاً لجميع طبقات الخلق في كل زمان ومكان.

إن كثيراً من الجزئيات والوقائع التي حدثت لا نجد لها منصوصاً عليها نفسها في الكتاب أو السنة، وربما لم تكن وقعت من قبل فلا يعرف لسلفنا الصالح فيها حكم، لكن من البحث العلمي يتضح أنها مندرجة في قاعدة شرعية عامة؛ ومن ثمَّ يعرف حكمها.

ومسألة التشريع لجئت موتى بني آدم لا تعدو أن تكون جزئية من هذه الجزئيات التي لم ينص عليها في نص خاص، فشانها شأن الوقائع التي جددت، لا بد أن تكون مشمولة بقاعدة كلية من قواعد الشريعة وشمولها وصلاحياتها لجميع الخلق، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (مريم/ ٦٤)، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، (النساء/ ١٦٥)، وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة/ ٣).

من قواعد الشريعة الكلية ومقاصدها العامة أنه إذا تعارضت مصلحتان قدم أقواهما، وإذا تعارضت مفسدتان ارتكب أخفهما تقادياً لأشدهما، ومسألة التشريع داخلة في هذه القاعدة على كل حال، فإن مصلحة حرمة الميت - مسلماً كان أو ذمياً - تعارضت مع مصلحة أولياء الميت والأمة. فالمتهم عند الاشتباه مثلاً يطلب تشريح جثة المجني عليه لإثبات الجناية أو نفيها وفي هذا حفظ للحق وإعانة لولي الأمر على ضبط الأمن والتحقق من المجرمين نردع من تسول له نفسه ارتكاب جريمة يظن أنها تخفى على الناس. كما أن

الشخص قد يموت موتاً طبيعياً وفي التشريح تبرئة للمتهم، أضف أنه يمكن الكشف على الأمراض السارية بواسطة التشريح، وبذلك تحفظ الأمة من الأوبئة والأمراض السارية الخطيرة. من هذا تبرز أهمية علم التشريح، وما دام أنه جزء من علم الطب فالعلم به إذن من فروض الكفاية التي لا بد لجماعة من المسلمين معرفته والتدرب عليه، ولذلك فإن التدرب على الجثث الحقيقية يعرف الطبيب بمكان العضو المحساب وأوصافه، خلافاً لمن رأى التدرب على الجثث غير الآدمية لاختلاف الأوصاف وعدم التمكن من الوصول إلى الحق في هذا الموضوع.

#### • المبحث الثاني: حكم الشرع في بعض الأعمال المستعدّة في الطب والجراحة

إن التشريع الإسلامي بطبيعته يشجع البحث العلمي ويدعو إليه، فالله تعالى يقول: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر / ٩). بيد أن للبحث العلمي في بعض الأحيان هفواته التي لا تغتفر، وشطحاته التي لا تصيب الهدف، وعلى ذلك لا بد من تمحيص النتائج على ضوء القواعد التي وضعها صاحب الشرع ﷺ، العليم بأحوال عباده فإنه كما قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف / ٧٦).

#### استئصال الأعضاء البشرية لغرض الزرع :

إن التشريع الإسلامي أباح للطبيب أن يستأصل عضواً من جسم المريض من أجل علاجه وإبعاد الأذى عنه كاستئصال الكلى مثلاً، فهل له مثل ذلك ولكن في جسم سليم ليخلص جسماً آخر هو بحاجة إلى العلاج ؟ أي هل يجوز أن يكون علاج المريض جزءاً أو قطعه أم عضواً من جسم سليم؟ فيكون الأول معطياً والآخر أخذاً أو متلقياً.

بالنسبة لزرع عضو في جسم المريض من أجل إنقاذه لا إشكال عليه في الشريعة الإسلامية، فإنه علاج مباح ما دام حصل إذن الشرع بالعلاج وإن المريض بالتداوي وتقبله، ولكن الصعوبة - كل للصعوبة - في قطع العضو من الحي أو الميت.

فلنتكلم أولاً عن استئصال عضو حي لإنقاذ حي بحاجة إلى ذلك العضو:

أول ما نلجأ إليه في مثل هذا الأمر هو البحث في الشريعة الإسلامية قبل غيرها، فإن أجازت هذا العمل ترتب عليه للجواز من الناحية الطبية وإلا فلا، والحقيقة أنه لا نص على هذه القضية بصراحة في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة، بل هي قضية تتدرج تحت غيرها من القواعد الكلية كما أسلفت، والقواعد الفقهية تراعي ثلاثة أمور في الغالب هي :

- دينية: تتصل بمدى حرمة الانتفاع بأجزاء الألمي حياً أو ميتاً.
- فقهية أو قانونية: تتعلق بالوسيلة الفنية التي يمكن بواسطتها بلورة هذا الانتفاع.

- تراحم المصالح : أي المفاضلة بين المصالح المتزاحمة.

نجد أن الفقهاء اختلفوا في هذه الزاوية، ولكن هذا الاختلاف دل على سعة الأفق والتوقعات المستقبلية لما يجد ويستحدث، مما يحفز المختص في أن يبحث مدى شرعية استئصال الأعضاء من جسم حي أو ميت لغرض الزرع، وعليه فلا بد من الموازنة والترجيح بين أدلة الإباحة وأدلة الحظر:

هل جسم الإنسان من الأموال وهل هو ملك لصاحبه ؟

الصحيح أن جسم الإنسان ليس مالا له ولا يجوز بيعه.

فلا الشرع ولا الطبع ولا العقل يجيز بيع الأجزاء الألمية؛ لأن الله

كرّمه وميّزه عن غيره، والأصل في المبيعات أن تكون أشياء خارجة عن الإنسان، وأعضاؤه ليست خارجة عنه<sup>(٣١)</sup>، وإذا أراد الناس أن يقولوا: ولكن الإنسان تضمن قيمته إذا قتل، قلنا: إن هذا استدلال فاسد؛ لأن الأصل في الضمان في الفقه الإسلامي يتمثل في القضاء الكامل للمضمون صورة ومعنى وإن جاز في بعض الحالات فإنه على سبيل الاستثناء، وهو قول جمهور العلماء<sup>(٣٢)</sup>.

وعند الحنفية : أن أطراف الإنسان تعتبر من قبيل الأموال بالنسبة لصاحبها، ومعنى الأطراف هنا ينسحب على أي عضو أو جزء من الأجزاء الإنسانية معزولاً عن باقي الأعضاء التي لا يجوز التصرف بمجموعها<sup>(٣٣)</sup>.

ولكن الإنسان يستطيع أن يضحى بجزء من أجزاء بدنه لإنقاذ حياته، فهي كالمال خلق وقاية للنفس. ونجد أن الحنفية أنفسهم أجازوا العقد على منافع الأشياء - بالإجارة - بالرغم من أن المنافع ليست من الأموال عندهم، وهو استحسان تبرره الضرورة<sup>(٣٤)</sup>.

### ولكن هل أجزاء الإنسان المنفصلة عنه طاهرة ؟

إن من شروط صحة العقد أن يكون محل العقد طاهرًا منتفعًا به طبعًا وشرعًا، فلا يصح العقد على نجس أو محرم<sup>(٣٥)</sup>.

لم يتفق الفقهاء على طهارة الجزء المنفصل، فعند الحنفية أن ما انفصل عن جسم حي وكان فيه دم فهو نجس لا يجوز الانتفاع به. ونص أيضًا على أنه لا يجوز التداوي بعظم الآدمي أو أي جزء منه؛ لعدم الطهارة أو الكرامة الإنسانية<sup>(٣٦)</sup>. أما المذاهب الأخرى فالراجح فيها أن أجزاء الآدمي المنفصلة

طاهرة كجملته، كما ذهب نفر إلى جواز بيع أجزاء الإنسان إذا كان يستفاد منها<sup>(٣٧)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن حرمة استعمال الدواء النجس إنما تكون عند عدم وجود الطاهر، فإن لم يوجد الطاهر جاز استعمال النجس للضرورة. ويجوز للإنسان أن ينتفع بجزء من أجزائه للتداوي بشرط أن تكون المصلحة في ذلك أعظم من ترك الجزء، وتطبيقاً لذلك يجوز لصق ما انفصل من الجسد في موضعه، كما يجوز ترقيع الجلد المحروق من مكان آخر سليم<sup>(٣٨)</sup>.

ومعلوم في الفقه الإسلامي أنه لا يجوز بيع الأجزاء الآمية؛ لأنها ليست ملكاً للشخص بل هي بمجموعها مسخرة للإنسان ليقوم بطاعة ربه وقضاء حوائجه، ولكن إذا كان بالهبة وبدون مقابل فما الذي يمنع ذلك بشرط أن تكون القضية بوسيلة جائزة ومشروعة.

#### • المبحث الثالث حكم الانتفاع بأجزاء الأدمي في حالات الاضطراب، وأراء العلماء في ذلك

لقد أباح التشريع الإسلامي أكل المحرمات، وورد ذلك في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة البقرة/آية ١٧٣). ومن هذه الآية المباركة خرج الفقهاء بقاعدة كلية تقول: "الضرورات تبيح المحظورات وأن الضرورة تقدر بقدرها". والذي يتضح لي في هذا الموضوع أن الله ﷻ الذي أباح أكل الميتة لتبقى الحياة لا يمنع من إياحة التداوي بها؛ فإن ضرورة الدواء كضرورة الغذاء تبيح المحظورات، ويزيد هذا القول قوة أن إياحة الأكل جازت خوفاً من الهلاك، ومثله العلاج نستعمله خوفاً من الهلاك.

والفقهاء القدامى منعوا من الانتفاع بلحم الإنسان على بني جنسه في أبواب الضرورة لا أبواب الأطعمة. والضرورة في رأي الفقهاء تبيح التداوي بالمحرم إذا لم يوجد غيره من المباحات يقوم مقامه، وعليه فهل الضرورة تبيح استئصال أجزاء من جسم الإنسان أو جثثة كوسيلة لعلاج إنسان آخر ؟

يذهب الحنفية<sup>(٣٩)</sup> إلى عدم جواز التداوي بعظم الأدمي أو أي جزء من أجزائه، بينما خالف في ذلك السرخسي وأجاز مداواة في العظم<sup>(٤٠)</sup>. ويذهب المالكية إلى أن الضرورة لا تبرر الانتفاع بأجزاء أدمي غيره ولو كان ميتاً، وهذا يشمل عندهم غير معصوم الدم كالمترد، لكرامة الإنسان التي تتعلق بإنسانيته بصرف النظر عن صفته، وهناك سبب آخر وهو الخوف من هلاك الحي بسبب ذلك كما أن بعضهم يرى أن السبب تعبدى لا تترك حكمته. وأما الحنابلة فهم لا يجيزون حتى للمضطر الانتفاع بأجزاء الأدمي ولو ميتاً متى كان معصوم الدم قبل موته.

وأما الظاهرية لا يجيزون الانتفاع بأجزاء الأدمي إلا اللبن وحده لوجود نص بإباحته<sup>(٤١)</sup>. وكل من تقدم يُحرّم هذا العمل حتى للضرورة.

ومن جانب آخر، يجيز الشافعية للمضطر أن ينتفع بأجزاء الأدمي سواء أكان معصوم الدم أم مهدور الدم وفقاً للتفصيل التالي :

يجوز للمضطر أن يستعمل جسم إنسان مهدور الدم كالحربي والزاني المحصن أو جثته في الغذاء، ولا يجوز عندهم أن يقطع جزءاً للغذاء، ولا أن يقدم جزءاً للمضطر لأن الضرر لا يزال بمثله. ويجوز للمضطر، عند الشافعية أن يقطع جزءاً من جسمه ليأكله إن لم يجد غيره؛ لأنه إحياء للنفس

بإتلاف عضو فجاز، وهذا من باب استيفاء الكل بزوال الجزء وعللوا الجواز قياساً على قطع العضو الذي أصابته الأكلة (الغرغرينا) لإحياء النفس<sup>(٤٢)</sup>.

ومؤدى هذا أنه يجوز عندهم استئطاع جزء من جسمه لمصلحته

العلاجية، وهو جواز مشروط بما يلي:

- ألا يجد المضطر غيره، ولو مغلظ الحرمة كلحم الخنزير.
- أن يكون المضطر معصوماً، فلو كان مهذور الدم لم يجيزوا له الانتفاع بلحم الألمي الميت.
- ألا يكون المضطر نمياً أو معاهداً أو مستأمناً إذا كانت الأجزاء الميتة لمسلم.

- أن يكون الضرر المترتب على عدم الانتفاع أعظم من الضرر المترتب على عدم مراعاة المحظور (أي المصلحة أعظم من المفسدة). وكل هذا في أجزاء الميت خلافاً لأجزاء الحي.

ونتيجة لما تقدم من الحظر والإباحة بشروط كل منهما، فهل إذا توافرت شروط الضرورة ورضاء الإنسان بأن يعطي عضواً من جسده، إذا كان الهدف من ذلك لا يتعارض مع الكرامة الإنسانية، والمصلحة أعظم من المفسدة، فهل تتقلب الضرورة إلى إباحة أم لا ؟

أمام هذا الجواب عقبتان :

الأولى : دينية تتجسد في حرمة الألمي وكرامته من ناحية، وفي الضرر الذي يعود عليه من ناحية أخرى.

والثانية : تتجسد في الطابع الفقهي؛ لأنها تتصل بالوسيلة (العقود) التي

يمكن بها نقل الانتفاع بأجزاء الألمي إلى آخر غيره.



فالعقبة الثانية لا تستوقفنا كثيراً؛ لأن قضايا العقود تختلف من وقت لآخر، بينما في العقبة الدينية لابد لنا من وقفة، فإنه لما كان جسم الإنسان يتعلق فيه حقان: الأول: حق الله تعالى، والثاني: حق الأدمي، ولا بد من معرفة إذن الشرع وإن الأدمي كي نرتب عليهما جواباً نهائياً لهذه المسألة.

فالله تعالى يقول: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة/ ٣٢). ففي هذه الآية الكريمة الدليل الواضح لحفظ المصالح الاجتماعية.

ويقول تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة/ ١٩٥). فالتضحية من أجل الغير لها حدود تنقيد بها بشرط أن لا تؤدي إلى الهلاك أو الضرر. والسنة النبوية قد عبّرت عن الوحدة الإنسانية ومدى ارتباط المؤمن بأخيه، فقال ﷺ: «تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا نَدَّاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى»<sup>(٤٣)</sup>. فمن هذا الحديث الشريف يمكن أن نقول بصراحة: إن أجزاء المسلمين إذا نقلت إلى بعضها البعض دون ضرر للمعطي فإنها مباحة وليست من تغيير خلق الله؛ لأن المسلمين جسد واحد. والأحكام الشرعية إنما جعلت لمصالح العباد، فقد ترى الشيء لا مصلحة فيه فيمنع منه الشرع، فإذا وجدت المصلحة فيه جاز<sup>(٤٤)</sup>.

إن صدور عدة فتاوى بإباحة نقل القرنية من إنسان لآخر منها فتوى دار الإفتاء المصرية الواردة في السجل رقم ٨٨ مسلسل ٥١٢ ص ٩٣، وفتوى رقم ١٩٦٦/٧٣ المسجلة رقم ١٠٠/٥٠٠ متنوع<sup>(٤٥)</sup>.

شروط إباحة الاستئصال من الجثة

- أن تكون حالة الضرورة واضحة بيّنة.
  - التحقق من موت الشخص المستأصل منه.
  - أن يكون قد أذن بذلك بدون مقابل في أثناء حياته أو رضي وليه بعد مماته.
  - أن تكون من مسلم إلى مسلم بناء على الحديث المتقدم.
  - أن يكون المعطي إنساناً بالغاً عاقلاً راشداً، وله حق الرجوع متى شاء.
  - أن لا يتجاوز حالة الضرورة للقواعد الشرعية.
- أراء العلماء في هذه المسألة <sup>(٤٦)</sup> :

انعقدت الدورة التاسعة لمجلس هيئة كبار العلماء في مدينة الطائف ، المملكة العربية السعودية في شهر شعبان عام ١٣٩٦هـ، وكانت قد تقدمت سفارة ماليزيا بجدة بمذكرة تستفسر فيها عن حكم إجراء عملية جراحية على ميت مسلم لأغراض مصالح الخدمات الطبية، كما جرى استعراض البحث المقدم في ذلك من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وتبين أن الموضوع ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول: التشريع لغرض التحقق عن دعوى جنائية.

الثاني: التشريع لغرض التحقق عن أمراض وبائية لتتخذ على ضوءه الاحتياطات الكفيلة للوقاية منها.

الثالث: التشريع للغرض العلمي تعلمًا وتعليمًا.

وبعد تداول الرأي والمناقشة ودراسة البحث المقدم من اللجنة المشار إليه أعلاه قرر المجلس ما يلي :

بالنسبة للقسمين - الأول والثاني - فإن المجلس يرى أن في إجازتهما تحقيقاً لمصالح كثيرة في مجالات الأمن والعدل ووقاية المجتمع من الأمراض الوبائية، ومفسدة انتهاك حرمة الجثة المشرحة مغمورة في جنب المصالح الكثيرة والعامة المتحققة بذلك، وأن المجلس لهذا يقرر بالإجماع إجازة التشريح لهذين الغرضين سواء كانت الجثة المشرحة جثة معصوم أم لا.

وأما بالنسبة للقسم الثالث وهو التشريح للغرض التعليمي فنظرًا إلى أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بتحصيل المصالح وتكثيرها، ودرء المفسدات وتقليلها، وبارتكاب أدنى الضررين لتفويت أشدهما، وأنه إذا تعارضت المصالح أخذ بأرجحها، وحيث إن تشريح غير الإنسان من الحيوانات لا يغني عن تشريح الإنسان، وحيث إن في التشريح مصالح كثيرة ظهرت في التقدم العلمي في مجالات الطب المختلفة، فإن المجلس يرى جواز تشريح جثة الآدمي في الجملة، إلا أنه نظر إلى عناية الشريعة الإسلامية بكرامة المسلم ميتاً كعنايتها بكرامته حيًا وذلك لما روى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: "كسر عظم الميت ككسره حيًا"، ونظرًا إلى أن التشريح فيه امتهان لكرامته، وحيث إن الضرورة إلى ذلك منتفية بتيسير الحصول على جثث أموات غير معصومة؛ فإن المجلس يرى الاكتفاء بتشريح مثل هذه الجثث وعدم التعرض لجثث أموات معصومين والحال ما ذكر (٤٧).

### • الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلمية - الممتعة والشائقة - حول موضوع: "استئصال الأعضاء وزرعها في ضوء الطب الحديث والفقه الإسلامي"، يُمكن القول بأن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة، هي :

أولاً : أثبتت الدراسة أن التشريع الإسلامي حافظ على الكرامة الإنسانية، ومنع من مساسها بغير ضرورة واضحة، ومنع من المثلة بجسم الإنسان كائنًا من كان، فقد ورد النهي عن المثلة ولو بالكلب، وعظم من حرمة الإنسان حيًا وميتًا؛ وكل ذلك رفعًا لمكانة الإنسان واعتبارًا لإنسانيته، فكيف إذن نتخلى عن هذه الكرامة الربانية، وتلك العظمة التي قد عظمه ربه.

ثانيًا : لو أمعن الإنسان النظر ودققه لوجد أن الإذن بإعطاء الأعضاء بغرض التبرع للزرع في جسم من يحتاجها هو أيضًا كرامة جديدة للإنسان الذي يبذل ويعطي في حياته وبعد مماته، وأي عظمة تداني عظمة الإنسان الذي تلك صفاته.

ثالثًا : إن الإذن بذلك ليس فيه امتهان لجثة الشخص ما دام أنفاً تقيدنا بالشروط التي تقدمت، والتزمنا بالقواعد الشرعية التي فصلت، وهذا يؤيده ﷺ بقوله: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ»<sup>(٨٨)</sup>، كما أن رسول الله ﷺ أباح وضع أنف من ذهب لمن قطع أنفه، فقد روي "عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْقَةَ أَنَّ جَدَّهُ عَرْقَجَةَ بْنَ أَسَدٍ قَطَعَ أَنْفَهُ يَوْمَ الْكَلَابِ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَتَنَنْ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ"<sup>(٩١)</sup>. ولو كان الطب متقدمًا في زمنه ﷺ كنتقدمه في عصرنا الحاضر لأباح زرع أنف عادية، بدليل أنه أمر بوضع أنف له من أنفس المعادن، ولاشك أن الأنف التي من اللحم أنفس من تلك التي من الذهب.

رابعًا : أن نفع المحتاج بالعضو المطلوب أولى من دفنه في التراب ونحن بحاجة إليه.

خامسًا : أرى أنه لا مانع من إعطاء الأعضاء والتبرع بها وزرعها بشرط الضرورة الملحة، والتحقق من الموت للمعطي، بإذنه المسبق أو إذن وليه، من مسلم إلى مسلم، ومن غير المسلم لغير المسلم، وبقدر الضرورة وليس من المسلم لغير المسلم، أو لمهدور الدم، كقاتل عمد أو مرتد أو زان محصن مستوجب للقصاص؛ لأن في هذا الأخير إعانة على الظلم والباطل، والله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة / آية ٢)، وللحديث: ﴿تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَغَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَىٰ لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَّى﴾<sup>(٥٠)</sup>. ولا مانع من إعانة هذا الصنف الأخير لعل في ذلك ما يعيده إلى جماعة أهل الحق، تأليفًا لقلبه، وإحسانًا إليه، وأملًا في أن يكون عضوًا صالحًا في المجتمع.

سادسًا : لا أرى فتح الباب على مصراعيه أمام الناس في التبرع بالأعضاء بل بحسب الحاجة وعلى قدر الضرورة؛ خشية أن ينقلب الأمر إلى امتهان كل جثة، وهذا ليس من باب الضرورة في شيء؛ لما فيه من تشويه الأموات وإن كان بإذن مسبق منهم ولكن يطلب العضو عند الحاجة إليه، ولا بأس أن يكون عندنا الشيء اليسير من الأعضاء المحفوظة للحاجة الذي لا يضطر معه لطلب غيره، فإنه لا ضرر ولا ضرار، وإنه ليس من شك أن إفادة الناس بعضهم بعضًا دليل على الكرامة الإنسانية وليس عكسها. هذا، والله تعالى أعلم.

والحمد لله فاخته كل خير، وبما ركل نعمة

• حواشي البحث:

- (١) المغني لابن قدامة، ج ٧ ص ٧٢٣.
- (٢) انظر : كشف أصول البزدوي، ج ١ ص ٢٩٧.
- (٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام، ج ١ ص ١٢٢.
- (٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٢ ص ١٠٢.
- (٥) الفروق للقرافي، ج ١ ص ١٩٥.
- (٦) السابق، ج ١ ص ١٤٠.
- (٧) انظر : حاشية الدسوقي، ج ٤ ص ٢٦٠، والمغني، ج ٧ ص ٧٣١.
- (٨) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ١ ص ٩٧.
- (٩) انظر: المجموع شرح المذهب ص ٣٠١، والفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٧٦.
- (١٠) رد المختار على الدر المختار لابن عابدين، ج ١ ص ٦٠٢.
- (١١) أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب الرجل يتداوى، رقم ٣٣٥٧، والترمذي في كتاب الطب، باب ما جاء في الدواء والحث عليه، رقم ١٩٦١، وابن ماجه في كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، رقم ٣٤٢٧.
- (١٢) فتاوى شرعية وبحوث إسلامية، للشيخ / محمد حسنين مخلوف، ج ١، ص ٣٦٠.
- (١٣) المغني، ج ٦ ص ١٢٠.
- (١٤) أخرجه أبو داود في كتاب الديات، باب فيمن تطيب بغير علم، رقم ٣٩٧١، والنسائي في كتاب القسامة، باب صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة، رقم ٤٧٤٨، وابن ماجه في كتاب الطب، باب من تطيب ولم يعلم منه طب، رقم ٣٤٥٧.
- (١٥) انظر : المغني، ج ٦ ص ١٢١، والمحلى لابن حزم، ج ١٠ ص ٤٤٤، والجريمة والعقوبة لأبي زهرة، ج ١ ص ٤٧٥.
- (١٦) المجموع، ج ٩ ص ٤٠، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ١ ص ٨٤.
- (١٧) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ١ ص ٨٤.

- (١٨) مجلة الأحكام العدلية، م ٢٩، وفلسفة التشريع في الإسلام، صبحي محمصاني، ص ٢٧١.
- (١٩) مجلة الأحكام العدلية، م ٣٠، وقواعد الأحكام، ج ١ ص ٩٢.
- (٢٠) قواعد الأحكام، ج ١، ص ٨٨، ٩٧، وقد مثل له بقطع الأيدي المتأكلة حفظاً للأرواح.
- (٢١) المجموع، ج ٩ ص ٤.
- (٢٢) مجلة الأحكام العدلية، م ٢١.
- (٢٣) مجلة الأحكام العدلية، م ٢٥.
- (٢٤) مجلة الأحكام العدلية، م ٣٢، ٣٣.
- (٢٥) تشريح جسم الإنسان لأغراض التعليم الطبي، قنديل شاكر شبير، ص ١٠.
- (٢٦) رد المحتار على الدر المختار، ج ١ ص ٦٢٨.
- (٢٧) فتح العلي المالك، محمد عليش، ص ١٣٥.
- (٢٨) المجموع للنووي، ج ٩ ص ٤٠.
- (٢٩) المغني، ج ٢، ص ٥٥١.
- (٣٠) المحلى، ج ٣ ص ٣٩٨.
- (٣١) المبسوط للسرخسي، ج ٥ ص ١٢٥.
- (٣٢) بدائع الصنائع للكاساني، ج ٧ ص ٥٦.
- (٣٣) رد المحتار، ج ٥ ص ٣٧٧، وفتح القدير لابن الهمام، ج ٥ ص ٣٦٣.
- (٣٤) المبسوط، ج ١ ص ٧٨ - ٧٩، وبدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٧، ٢٩٧.
- (٣٥) فتح القدير ج ٥ ص ٢٥١، والنظرية العامة للموجبات، محمصاني، ج ١ ص ٩.
- (٣٦) رد المحتار، ج ١ ص ١٤٢، والفتاوى الهندية، ج ٢ ص ٣٥٤.
- (٣٧) المجموع، ج ٢ ص ٥٦٠، ٥٦٣.

- (٣٨) المجموع، ج ٣ ص ١٣٩، وللمغني، ج ٧ ص ٨١٢.
- (٣٩) رد المحتار، ج ٥ ص ٢١٥، والفتاوى الهندية، ج ٥ ص ٢٥٤.
- (٤٠) المبسوط، ج ٥ ص ٤٧.
- (٤١) المحلى، ج ١ ص ١٣٣، ج ٧ ص ٣٩٩.
- (٤٢) المجموع، ج ٣ ص ١٣٩، وقواعد الأحكام ج ١ ص ٩٠.
- (٤٣) متفق عليه؛ فالبخاري أخرجه في كتاب الألب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم ٥٥٥٢، ومسلم أخرجه في كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم ٤٦٨٥.
- (٤٤) الموافقات للشاطبي، ج ٢ ص ٢١٣.
- (٤٥) فتاوى شرعية وبحوث إسلامية، للشيخ / محمد حسنين مخلوف ، ص ٣٦٤.
- (٤٦) انظر : قرار مجلس هيئة كبار العلماء رقم ٤٧، بتاريخ ١٣٩٦/٨/٢٠ هـ، في دورته التاسعة.
- (٤٧) انظر: الفقه الميسر في العادات والمعاملات، أحمد عيسى عاشور، ص ٤٢٣ - ٤٢٤.
- (٤٨) رواه مسلم في كتاب السلام ، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة، رقم ٤٠٧٧.
- (٤٩) رواه أبو داود في كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الإنسان بالذهب، رقم ٣٦٩٦.
- (٥٠) متفق عليه؛ فالبخاري أخرجه في كتاب الألب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم ٥٥٥٢، ومسلم أخرجه في كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم ٤٦٨٥.



## • ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أصول البزدوي (كنز الوصول إلى معرفة الأصول)، (علي بن محمد البزدوي الحنفي)، د. ط. د. ت، مطبعة جاويد بريس - كراتشي، الهند.
- أنوار البروق في أنواع الفروق للقرافي، (أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي المصري المالكي، المشهور بالقرافي، ٦٢٦هـ - ٦٨٤هـ)، د. ط. د. ت، عالم الكتب، بيروت.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (أبي بكر مسعود بن أحمد، علاء الدين الكاساني، ت ٥٨٧هـ)، ط. الثانية، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تشريح جسم الإنسان لأغراض التعليم الطبي، قنديل شاكر شبير، ط. الأولى، ١٩٩٦م، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (المعروف بتفسير القرطبي)، (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي، ت ٦٧١هـ)، بتحقيق/ أحمد عبد العليم البرديني، ط. الثانية، ١٣٧٢هـ، دار الشعب، القاهرة.
- الجريمة والعقوبة، للإمام/ محمد أبي زهرة، ط. الثانية، ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧م، دار الفكر العربي، القاهرة.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لابن عرفة (شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ت ١٢٣٠هـ)، د. ط. د. ت، دار إحياء الكتب العربية، بيروت. وهذه الحاشية هي تعليقات وتقييدات على شرح شيخه الدردير (أحمد بن محمد الدردري-ر، ت ١٢٠١هـ)، الذي شرح مختصر خليل بشرح مشهور.

- ردُّ المختار علي الثر المختار في شرح تنوير الأبصار (المعروف بحاشية ابن عابدين)، ( محمد أمين بن عمر، المعروف بابن عابدين، ١١٩٨-١٢٥٢هـ) د.ط، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت. والكتاب حاشية على الدر المختار للحصفي (ت ١٠٨٨هـ)، وكتاب الدر المختار هو شرح تنوير الأبصار للتمرتاشي (ت ١٠٠٤هـ).
- سنن أبي داود، (لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، ٢٠٢-٢٧٥هـ)، بتحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، د. ت، دار الفكر، بيروت.
- سنن الترمذي، (لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، ٢٠٩-٢٧٩هـ)، بتحقيق / أحمد محمد شاكر وآخرين، د. ط، د. ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- سنن النسائي (المجتبي من السنن)، (لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ٢١٥-٣٠٣هـ)، بتحقيق د/ عبد الفتاح أبو غدة، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- سنن ابن ماجه، ( لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، ٢٠٧-٢٧٥هـ)، بتحقيق الشيخ/ محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، د. ت، دار الفكر، بيروت.
- صحيح البخاري، (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، (لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ١٩٤هـ-٢٥٦هـ)، بتحقيق د/ مصطفى ديب البغا، ط. الثالثة، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م، دار ابن كثير واليماة، بيروت.
- صحيح الإمام مسلم، ( لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري

النيسابوري، ٢٠٤-٢٦١هـ)، بتحقيق الشيخ/ محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، د. ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- فتح القدير لابن الهمام (كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الإسكندراني السيواسي "نسبة إلى سيواس من بلاد الروم"، المعروف بابن الهمام، ٧٩٠هـ-٨٦١هـ)، د. ط، د. ت، دار الفكر، بيروت. والكتاب هو شرح لكتاب الهداية، والهداية هو أشهر كتاب في الفقه الحنفي، وهو في ذاته شرح لكتاب المرغيناني (بداية المبتدي)، الذي جمع فيه المؤلف بين مختصر الفتوري وبين الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني. ثم جاء ابن الهمام فشرح كتاب الهداية شرحاً عظيماً ووافياً في كتابه (فتح القدير).

- فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك للشيخ عlish (أبي عبد الله محمد بن أحمد، المعروف بالشيخ عlish، فقيه مالكي، ولد بالقاهرة سنة ١٢١٧هـ=١٨٠٢م، ومات بها سنة ١٢٩٩هـ=١٨٨٢م)، د. ط، د. ت، دار المعرفة، بيروت.

- الفتاوى الهندية، تأليف لجنة من علماء الهند برئاسة / نظام الدين البلخي، د. ط، ١٤١١هـ=١٩٩١م، دار الفكر، بيروت.

- فتاوى شرعية وبحوث إسلامية، محمد حسنين مخلوف، ١٩٦٢م، دار الفكر العربي، القاهرة.

- الفقه الميسر في العادات والمعاملات، أحمد عيسى عاشور، ط. الرابعة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، مكتبة الاعتصام، القاهرة.

- فلسفة التشريع في الإسلام، صبحي محمصاني، ١٩٦١م، دار الفكر، بيروت.

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي، ٥٧٧ هـ - ٦٦٠ هـ)، د. ط، د. ت، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المبسوط للسرّخسي (أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الدين السرّخسي، ت ٤٨٣ هـ)، د. ط، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، دار المعرفة، بيروت.
- المجموع شرح المذهب للنووي (أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ٦٣١ هـ - ٦٧٦ هـ)، د. ط، د. ت، المطبعة المنيرية، القاهرة. وهو شرح لكتاب المذهب لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ).
- مجلة الأحكام العدلية، مجموعة من علماء الهند، بتحقيق / نجيب هالويني، نشر: كارخانه تجارت كتب، الهند.
- المحلى بالآثار لابن حزم الظاهري، (أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، ٣٨٣ هـ - ٤٥٦ هـ)، د. ط، د. ت، دار الفكر، بيروت.
- المغني لابن قدامة المقدسي (موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ٥٤١ - ٦٢٠ هـ)، ط. الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، دار إحياء التراث العربي، بيروت. والكتاب شرح للمختصر الموجز الجامع (مختصر الخرقى).
- الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي (أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، ت ٧٩٠ هـ)، بتحقيق الشيخ/ عبد الله ثراز، ط. الرابعة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، دار المعرفة، بيروت.
- النظرية العامة للموجبات، صبحي محمصاني، ١٩٦٢ م، دار الفكر، بيروت.

